

بلاغ

على إثر الخطاب الذي ألقته وزيرة الخارجية الألمانية أمام الجمعية الاتحادية الألمانية في 10 أكتوبر 2024، والذي تضمن تصريحات أكدت فيها أنه " يمكن لإسرائيل قتل المدنيين في غزة لحماية نفسها"، وأن "إسرائيل الحق في قتل المدنيين بقصف المناطق التي يعيشون فيها، إذا كانت تحتوي على مسلحين"، وأن "أمن إسرائيل جزء من مصلحة برلين" بصرف النظر عن يتولى السلطة في ألمانيا، فإن "مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية" يندد بهذه التصريحات باعتبارها تخالف ما ينص عليه القانون الدولي من تجريم للاعتداءات المسلحة على المدنيين ومخالفة صريحة للالتزامات ألمانيا بالقانون الدولي وقرارات محكمة العدل الدولية، التي اعتبرت أن هناك احتمالية لارتكاب "إسرائيل" جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وبناء عليه فرضت المحكمة سلسلة إجراءات ملزمة، ومنها معاقبة كل من يدلي بتصريحات قد تحرّض أو تشجع على ارتكاب جرائم الإبادة.

إن "مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية" يعتبر هذه التصريحات انتهاكاً واضحاً لاتفاقية 1948 التي تمنع الإبادة الجماعية، وتصريح بدعم الاحتلال في عدوانه المتواصل، وتشكل غطاء سياسياً لجيش الاحتلال الإسرائيلي لارتكاب المزيد من جرائم الإبادة الجماعية ضد المدنيين من الأطفال والنساء والمسنين والمرضى خصوصاً في شمال غزة، حيث يتعرضون لعملية تهجير قسري وتجويع ممنهج، ولمخطط تنفيذ التطهير العرقي ضد سكانه، وكل هذا يدخل ضمن جرائم الحرب.

تأسيساً على كل ما سبق فإن "مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية" يطالب المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بفتح تحقيق ضد المسؤولين الألمان المتورطين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في دعم حكومة الاحتلال الإسرائيلية في جرائمها، وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال تزويدها بالأسلحة وتوفير الغطاء السياسي لارتكاب جرائم حرب إبادة جماعية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

